تحرك عاجل

الحكم بالسجن على ناشط بارز

في 3 يونيو/حزيران 2026، أصدرت محكمة جنح القاهرة الجديدة حكمًا بسجن الكاتب والناشط البارز أحمد دومة لمدة عام واحد مع الشغل والنفاذ بتهمة نشر "أخبار كاذبة". ونجمت هذه التهمة عن مقال له، نُشر يوم 25 مارس/آذار 2026 على موقع العربي الجديد، وتناول تأثير السجن ظُلمًا على استقرار الدولة، وكذلك عن تعليق له على وسائل التواصل الاجتماعي، نُشر يوم 29 مارس/آذار 2026، بشأن ظروف الاحتجاز في مصر. **وتقرر النظر في طعنه ضد الحكم أمام محكمة استئناف جنح القاهرة الجديدة في 25 يونيو/حزيران 2026. يجب الإفراج عن أحمد دومة فورًا وبدون قيد أو شرط، حيث إن السبب الوحيد لاحتجازه تعسفيًا هو ممارسته لحقه في حرية التعبير.**

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
رقم الفاكس: +202 2391 1441
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: @AlsisiOfficial

السيد الرئيس،
تحية طيبة وبعد...

أبعثُ إلى سيادتكم بهذه الرسالة للإعراب عن قلقي البالغ بشأن الاحتجاز التعسفي والمحاكمة الجائرة للكاتب والناشط البارز أحمد دومة. *ففي 3 يونيو/حزيران 2026، أصدرت محكمة جنح القاهرة الجديدة حكمًا بسجنه لمدة عام واحد مع الشغل والنفاذ، في القضية رقم 2449 لسنة 2026، بتهمة "نشر بيانات وأخبار وشائعات كاذبة فى الداخل والخارج، من شأنها تكدير السلم العام، وإثارة البلبلة بين الناس والإضرار بالمصلحة العامة". وتأتي هذه التهم على خلفية منشوراته عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومقال كتبه حول سجن الأشخاص ظُلمًا وظروف الاحتجاز القاسية. وصدر الحكم بإدانته بعد محاكمة جائرة لم يُسمَح لجهة الدفاع خلالها باستدعاء أو استجواب شهود لدعم دفاعه، بينما واجهت تأخيرات للوصول والاطلاع على ملف قضيته. ولم يَمثل أحمد دومة أمام المحكمة، على الرغم من نقله إلى مقر المحكمة في يوم صدور الحكم النهائي. ومن المقرر أن تنظر محكمة استئناف جنح القاهرة الجديدة في طعنه المُقدَّم ضد الحكم الجائر بإدانته في 25 يونيو/حزيران 2026.*

وفي أثناء زيارة أسرة أحمد دومة في السجن في 7 يونيو/حزيران 2026، أخبرها بأنه تعرض لمشكلات صحية متعلقة بقلبه. وبحسب ما ذكرته أسرته، نقلته سلطات سجن العاشر من رمضان إلى عيادة السجن الطبية، حيثما خضع لفحوصات طبية، بما في ذلك فحص رسم القلب مرتين. وتحاول أسرته الحصول على سجلاته الطبية لعرضها على اختصاصيين طبيين مستقلين. وقد ازدادت بواعث القلق بشأن تدخلات إدارة السجن في تلقي أحمد دومة للرعاية الصحية، وذلك بعدما أخبر أسرته بأن مأمور السجن استدعى الطبيب، في أثناء إجراء فحص رسم القلب الأول له، للتحدُث إليه، ثم أخبره الطبيب لاحقًا بأنه لا يعاني من أي مشكلة قلبية. ومع ذلك، وَرَد أن طبيبًا آخر شخَّص إصابته بعدم انتظام ضربات القلب ووصف له دواءً له بعد إجراء فحص ثانٍ. ووفقًا لما ذكرته أسرة أحمد دومة، فقد عانى من أعراض مماثلة خلال سجنه سابقًا، لا سيما خلال الفترات التي تعرض فيها لضغوط شديدة، قبل الإفراج عنه في عام 2023.

وكان قد أخبر أسرته سابقًا بأنه يحصل على الطعام والدواء ويُسمَح له بالترِّيض يوميًا لمدة ساعتين. ومع ذلك، فهو مُحتجز في عنبر مع اثنين فقط من السجناء الآخرين، وتُفرض قيود مُشددة على تحركاته خارج العنبر لمنعه من التعامل مع السجناء الآخرين. *وأعربت أسرته عن قلقها بشأن تعرُّضه المستمر للإضاءة الشديدة داخل زنزانته. كما انتقدت أيضًا تقييد زيارته لمرة واحدة شهريًا فقط؛ إذ كان ذلك إجراءً استثنائيًا بدأ تنفيذه خلال جائحة كوفيد-19 ولا يزال ساريًا، وطالبت بالسماح لها بالمزيد من الزيارات المنتظمة.*

*أحثكم على أن تضمنوا الإفراج عن أحمد دومة على الفور ودون أي شرط أو قيد وإسقاط جميع التهم المُوجَّهة إليه؛ إذ إنه محتجز تعسفيًا لمجرد ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية. **وإلى حين الإفراج عنه، أحثكم على ضمان السماح له بالاتصال بأسرته ومحاميه بصفة منتظمة، واحتجازه في ظروف تتوافق مع المعايير الدولية وإتاحة الرعاية الكافية لحالته بما يتماشى مع الأخلاقيات الطبية.***
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

أحمد دومة شاعر وكاتب وناشط مصري، ويرجع استهدافه إلى أنشطته السياسية والدور البارز الذي لعبه في انتفاضة 25 يناير/كانون الثاني 2011، وانتقاده الصريح للحكومات المصرية المتعاقبة. وقبضت قوات الأمن على أحمد دومة في 12 يناير/كانون الثاني 2012، وكان عمره آنذاك 25 عامًا، في ما يتصل بمشاركته في اعتصام "أحداث مجلس الوزراء". وقد أُفرج عنه بعد ثلاثة أشهر، ولكن قُبض عليه مُجددًا في 3 ديسمبر/كانون الأول 2013، في إطار موجة من الاعتقالات عقب إصدار قانون التظاهر القمعي (القانون رقم 107 لسنة 2013)، الذي يُقيّد الحق في التجمع السلمي. وطوال فترة احتجاز أحمد دومة، تعرَّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك حرمانه عمدًا من الرعاية الطبية، كما احتُجز رهن الحبس الانفرادي لفترات بلغت إجمالًا أربع سنوات وثمانية أشهر، ولمدد مُطولة في كل مرة، وذلك في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى يناير/كانون الثاني 2020. وعانى أحمد دومة من آلام شديدة في مناطق مختلفة من جسمه، نتيجة حبسه داخل زنزانته لأكثر من 22 ساعة يوميًا في ظل أوضاع احتجاز سيئة. وهو يشكو من آلام في ركبتيه وظهره من جراء قلة الحركة وعدم تزويده بسرير، ولا بفراش في بعض الأحيان، في زنزانته الانفرادية. كما عانى من ارتفاع ضغط الدم والأرق، ومن صداع مستمر، واكتئاب حاد، ونوبات هلع. وفي فبراير/شباط 2015، أُدين أحمد دومة وحُكم عليه بالسجن 15 سنة، بسبب مشاركته في احتجاجات مناهضة للحكومة، وذلك إثر محاكمة فادحة الجور ذات دوافع سياسية، لمعاقبته على أنشطته. وفي يوليو/تموز 2020، أيَّدت محكمة النقض، وهي أعلى محكمة في مصر، قرار إدانته والحكم الصادر ضده. وفي 19 أغسطس/آب 2023، أُفرج عنه بموجب عفو رئاسي، بعدما أمضى حوالي 10 سنوات في السجن.

ومنذ الإفراج عن أحمد دومة، خضع للاستجواب أمام نيابة أمن الدولة العليا في سبع قضايا منفصلة تتعلق بمحتوى نُشر على حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بتهم "نشر أخبار كاذبة" من شأنها "تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة". وفي القضايا الست الأولى، أُفرج عنه بكفالة، تجاوز مجموعها 235,000 جنيه مصري (حوالي 4,500 دولار أمريكي)، على ذمة التحقيقات. ويُعد هذا جانبًا من الإجراءات المُقيّدة التي فُرضت عليه منذ الإفراج عنه، بما في ذلك قرار تعسفي بمنعه من السفر، وفرض قيود على تسجيله في الدراسات العليا.

ففي 6 أبريل/نيسان 2026، خضع أحمد دومة للاستجواب أمام نيابة أمن الدولة العليا، بناءً على استدعاء تلقاه قبل بضعة أيام. وبعد استجواب استمر عدة ساعات، أُبلغ محامو أحمد دومة أنه وُجهت إليه تهمة "إذاعة عمدًا أخبارًا أو بيانات أو إشاعات كاذبة بغرض تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس". وتتعلق التهمة بمقال كتبه ونُشر على موقع العربي الجديد، يوم 25 مارس/آذار 2026، بعنوان: "من السجن داخل الدولة إلى الدولة داخل السجن"، انتقد فيه السجن ظُلمًا وأثره على استقرار الدولة. كما نجمت التهمة عن تعليق له نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي، يوم 29 مارس/آذار 2026، وانتقد فيه ظروف الاحتجاز في السجون المصرية. في 9 أبريل/نيسان 2026، أمرت غرفة المشورة في محكمة الجنح بتجديد الحبس الاحتياطي لأحمد دومة لمدة 15 يومًا، بعدما ذكرت النيابة أن الإفراج عنه يمثل خطرًا لاحتمال هروبه أو التلاعب بالأدلة أو الإضرار بالنظام العام. وقال محامو أحمد دومة إن محل إقامته معروف، وإنه حضر طواعية عند استدعائه في الماضي. كما ذكر المحامون أن الدستور المصري ينصُّ على الحد من استخدام الحبس في القضايا المتعلقة بالنشر. ويُذكر أن مصر من الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن الحق في حرية التعبير.

ولم تُبدِ السلطات المصرية أي تسامح على الإطلاق مع المعارضين، سواءً كانوا حقيقيين أو مُفترضين؛ حيث استهدفت الصحفيين والنشطاء والمحامين والمعارضين السياسيين وغيرهم ممن ينتقدون سياسات الحكومة أو ينددون بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات على نطاق واسع. ووثَّقت منظمة العفو الدولية حملات مُتكررة من الاعتقالات والملاحقات القضائية لأشخاص لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. وكثيرًا ما يتعرَّض المُعتقلون على ذمة قضايا ذات دوافع سياسية للاحتجاز التعسفي المُطوَّل، ويشمل ذلك قيام وكلاء النيابة والقضاة بتجديد الحبس الاحتياطي المُمتد تلقائيًا بدون مراجعة قضائية حقيقية. وقد أعربت منظمة العفو الدولية مرارًا عن قلقها إزاء الانتهاكات المُمنهجة لحقوق المحاكمة العادلة في مصر، ولا سيما في القضايا ذات الطابع السياسي، بما في ذلك حق المتهم في حضور محامٍ من اختياره، وخاصةً خلال الاستجواب المبدئي من جانب الشرطة، والحق في إعداد الدفاع الكافي، والحق في عدم تجريم الذات وفي افتراض البراءة، والحق في المحاكمة العادلة والعلنية أمام محكمة مُختصة ومحايدة ومستقلة، والحق في الحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنكليزية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 17 أغسطس/آب 2026
يُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: أحمد دومة (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/0925/2026/ar/